الفصل الثالث

العقد الاجتماعي : مستقبل السودان

مقدمة :

من السرد السابق في الفصل العاشر نخلص إلى أن نخب الشمال النيلي، التي ورثت السلطة السياسية والاقتصادية في السودان، قد طبقت برامج الإقصاء والتهميش بمنهج محكم، ليس فقط كيف تُحكم البلاد لكن أيضاً بمّن. وهي بذلك أنشأت وطورت أحزاب سياسية تصنف إما طائفية دينية أو عقائدية متطرفة، وهذا يدل على أن هذه النخب، لا تعترف بالتعدد العرقي والديني والثقافي. لأن من شأن تصنيف الأحزاب السياسية بالشكل المذكور، أن تقصي الآخرين، وهو سر بقاء هذه النخب في السلطة بصوره مختلفة. وبالتالي قادت هذه السياسات، إلى تأصيل التطهير الثقافي وتدمير الاقتصاد الوطني. هكذا أوصلت هذه السياسات المدمرة، البلاد إلى ما هو عليه الآن، فشل في إدارة البلاد، وفشل في تماسك وحدة البلاد التي ورثوها من المستعمِر. وبما أن منهج إدارة الدولة السودانية، قد قام على المزاج غير العقلاني الإقصائي، الذي أدى إلى الفشكل الكلي في الدولة، وفي ذات الوقت أصبحت التشظي، صفة ملازمة لكل الأحزاب والتنظيمات السياسية السودانية دون استثناء، الحاكمة منها والمعارضة، فحالة السودان هذه، يقودنا بأن نصفها بأن البلاد يعيش في أزمة سياسية حقيقية. لذلك نمى في قناعتنا، أنه لا يوجد حل، سوى أن تقف جميع الأجيال الحالية، وقفة متأنية وصادقة للإجابة على الأسئلة، التي وردت في الفصل السابق، ربما تسعفنا تلك الأسئلة، في تحكيم العقل لتدبير أمور الوطن. لأن ما نحتاج إليه اليوم، قبل أن نتحدث عن الحرية والديمقراطية والتنمية، هو العمل على وضع دستور، يرضي عنه كل أبناء السودان، على إختلاف أعراقهم وديانتهم وأقاليمهم. سيكون مثل هذا الدستور، الأمل المرتجى من كل الشعوب السودانية. فلا معنى للدعوة إلى دستور إسلامي، الذي يفرق بين مواطني الدولة الواحدة، أصحاب الديانات المختلفة – في هذه الدعوة تتساوى كل الأحزاب

الدينية الإسلامية - أصحاب هذه الدعوة يستندون - جزافاً - إلى أن الإسلام دين الأغلبية، لكن في الواقع هم يريدون أن يكونوا أصحاب السيادة، متجاهلين في آن أي دستور يوضع على أساس أغلبية دينية، أو أغلبية عرقية أو غير ذلك من التصنيفات الاجتماعية، سيكون ذاك الدستور، مؤسس على خطأ جسيم، بحكم الدستور نفسه، إذ أن من شأن الدستور أن يستمد فكرته، من توحيد شعب البلد بأكمله. لذلك يجب أن يكفل الدستور حقوق كل المواطنين كافة، هكذا يعبر بصدق عن آمال وتطلعات كل الشعوب السودانية. فالحاكم المستبد بالتعاون مع زمرته، يقوم دائم بتحديد مقاصل الدستور، على مقاسه فقط، حتى لا يليق لباسه شخص آخر، ولو من زمرته، ذهيك عن أن مثل هذا الدستور، من شأنه أن يقصي فئآت سياسية أخرى، ربما خرجت من صلب تلك الفئآت الأخرى، شخصيات تكون قادرة بجدارة، لتحمل مسئولية إدارة الدولة وتقدمها.

في طبخة سياسية فطيرة، لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، قام الحزب في شهر نوفمبر الماضي، ورشح عمر حسن أحمد البشير، لرئاسة الجمهورية للمرة الثالثة، هذه الطبخة لم تكن مفاجئة لأي من الأوساط السياسية، لكنها تعني بلا أدنى جدال، أن البشير وبمباركة من حزبه الحاكم، قد نقض - كسر - الدستور، وهو أمر ليس بجديد لديه. وحسب دستور السودان لسنة ١٩٩٨م والذي وقعه البشير بنفسه، لا يسمح له بأن يترشح لفترة ثالثة. لكن لم لا! وهو الذي أتى للسلطة على ظهر دبابة، فكل الذي يمكن أن يفعله، هو أن يعدل في الدستور كما يشاء، ليجلس في السلطة حتى الممات. هكذا يتضح جلياً أن الحكام المستبدين تدور نفوسهم حول الأنانية وحب الذات، وتمتاز عقولهم بالجمود نقيض الإبداع والإبتكار. فالتمسك بالسلطة ديدنهم خوفاً من المحاسبة، لأن المحاسبة قد تصل بهم لحد قطع الرقاب. لذلك نحسب أنه قد آن الأوان، بأن يهب السودانيون بصياغة دستور بلادهم، بعيداً عن أهواء السياسيين.

الصراع بين عناصر الدولة الواحدة:

يعاب على الطريقة المصطنعة (الاستعمارية) التي تمّ بها تكوين الدولة السودانية، أنها لم تستكمل عناصر الدولة الأربعة المذكورة آنفاً، وهذا يدعم الزعم الذي مفاده، أن الدولة السودانية حملت بذور النزاعات السياسية، منذ بداية تأسيسها، تلخصت تلك

النزاعات، في ماهية هذه الدولة الجديدة! فقد تمخض عن اللجنة التي كونت في العام ١٩٥٦م، لصياغة دستور دائم للسودان، والتي كانت برئاسة بابكر عوض الله، بأن وولدت دستوراً إسلامياً عربياً ودولة مركزية للسودان. ومن ثمّ دخل السودانيون في دوامة ذاك الفلك الإسلامي العروبي المركزي، وحول أسئلة غير موضوعية - وفي غير محلها - حول الدولة السودانية الوليدة. من تلك الأسئلة التي شغلت الناس كثيراً، هل السودان دولة إفريقية أم عربية؟ هل هو دولة دينية/ إسلامية أم غير ذلك؟ فالثابت في العرف السياسي العالمي، أن الدول لا تُعرف بالعرق أو الديانة، إنما تُعّرف بالقارة التي تنتمي إليها. فمشكلة الاستعمار أنه لم يهتم بعنصر النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني، أي بالدستور الوطني، ليس فقط لعدم معرفته به، بل لأن ذلك سوف يعيق وسائل نهب ثروات السودان، لهذا إهتم الاستعمار في كل مراحله، بجزئية العنصر الاقتصادي، التي من أجلها دخل البلاد - العبيد والذهب، ولاحقاً خام المنتوجات الزراعية. مشروع الجزيرة الزراعي والصمغ العربي مثالاً.

ونتيجة لهذا الخلط في فهم ماهية الدولة السودانية، ظهرت بوادر الصراع بين مكونات الدولة المنشأة حديثاً، تمثلت في أول عهدها، بعدم رضى شعوب الدولة الحديثة (المجتمعات السودانية) عن المُستعمِر (أي سلطة المستعمر). يذكر أنه بقدر ما كانت الحرية في عهد الاستعمار، مطلب كل فرد وكل فئآت المجتمع، كما سنلاحظه لاحقاً، كانت أيضاً مطلباً ملحاً لكل من الطبقة الدينية الطائفية، وكذا طبقة الخريجين الحديثة، والتي لم يعد ملائماً لهما البناء الاجتماعي الاستعماري. لكن في مرحلة لاحقة تحالف الخريجون مع الطائفية الدينية. يعتبر كثير من الكتاب السودانيين، أن لحظة التحالف السياسي، التي تمت بين الخريجين والطائفة الدينية، تعد من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم المشكلة السودانية بعد الاستقلال، بل ربما كانت الأساس. فقد قاد ذاك التحالف، المجتمعات السودانية أن تغير نظرتها لمصداقية تحالف الطبقتين، في صراعهما القائم آنذاك ضد الاستعمار. إذ ظهرت بصورة جلية صراع داخل طبقة الخريجين - مؤتمر الخريجين - وأخرى بين الخريجين والمؤسسة الدينية. وأس الصراع هو، حول من أحق بولاية السودان بعد رحيل المستعمر؟ أثناء هذه الصراعات، والتي كانت تعبر عن مصالح المصارعين، وليس لصالح الحرية للجميع، جاءت ثورة

على عبد اللطيف ورفاقه في العام ١٩٢٤م، نموذجاً للتعبير عن مطلب الحرية للجميع.

فالحرية هي مطلب كل فرد في أي مكان وزمان، فقد صورها بعض فلاسفة التنوير في القرن السابع عشر، بأنها «حالة الحرية التامة والمساواة التامة وكل فرد حاكم مطلق في شخصه وأملاكه، ولكن الاستمتاع بهذه الحقوق غير يقيني وغير مؤكد»[١]. لذلك تخلى الفرد عن حالة الطبيعة، واتحد مع البشر للدخول في المجتمع وإقامة الحكومة المدنية للمحافظة عى حياته وحريته وملكيته. أما الآن وفي ظل النظام العالمي الجديد، أصبحت الدول نفسها لا تستطيع أن تستمتع بكامل سيادتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بتجاوز احترام حقوق الإنسان، ناهيك الحكام المستبدين. لذلك فإن حالة الطبيعة عند هؤلاء الفلاسفة هي حالة «حرب كل فرد ضد كل فرد».

نتيجة لعدم إدراك الطبقتين - الطائفية الدينية ومؤتمر الخريجين - بأن النضال من أجل الحرية، هى أن تعم الحرية كل طبقات المجتمع، دون تمييز. قاد عدم الإدراك هذا، بأن يتحول الصراع السياسى بعد الاستقلال، بين السلطة المركزية الوطنية الحاكمة ضد الأطراف – وهذا يشمل التجمعات البشرية الطرفية ومعهم الرقعات الجغرافية، والذى يمكن أن يطلق عليها تهميش البشر والموارد الطبيعية معاً. يمكن أن نخلص، بأن الصراع الدائر اليوم بين مكونات الدولة السودانية، أي الصراع بين التجمع البشري السودانى والسلطة الحاكمة، التى تريد أن تفرض قسراً، الهوية المستوردة على التجمع البشري، وأيضاً الصراع بين السلطة الحاكمة والنظام الاجتماعى القانونى، إذ يأبى النظام القانونى - الدستور - التسليم للتوجه الإقصائى، الذي تمليه السلطة الحاكمة، لأن من صمات الدستور الجمع بين كل مكونات المجتمع. لذلك فإن الصراع في مجمله، هو صراع الثقافات التى أنتجت سياسات الهيمنة، ومن ثمّ الغياب المتعمد للعنصر أو للركيزة الثالثة للدولة، أي النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني (الدستور) يتمسك به التجمع البشري الحديث بتحقيقه، بمعنى آخر غياب دستور وطنى، الذي يمكن أن يستوعب كل مفارقات الدولة الحديثة. لذا نعتبر أن هذا شيئ غير طبيعي، أن تستمر الدولة في مواصلة هذه الصراعات، بهذه الوتيرة، ولفترة تزيد عن

(١) د. فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤م) ص ١٥.

نصف قرن من عمر السودان المستقل، مما يجعلنا نقول أن بناء الدولة السودانية لم يكتمل بعد، حتى نطالب بإعادة بنائها، فالدولة السودانية تحتاج إلى البناء من أساسه.

في هذا المنعطف يمكن أن نسوق بعض من الأحداث والسياسات المبرمجة، التى أدت إلى خلق هذه الصراعات وتأجيجها على مر العقود الماضية، وكيف أن القائمين على أمر إدارة البلاد، قد تجاهلوا هذه الأحداث المدمرة، بل في مواقع أخرى سعوا إلى صناعتها. وبالتالي الذي يهمنا هنا، من أمر هذه الصراعات في شكلها الأساسى، هو صراع عنصرين من عناصر الدولة، وهما النخبة النيلية الشمالية التى ورثت السلطة (السلطة المركزية الحاكمة) والتجمع البشري (الشعب) صاحب السيادة الوطنية. هنا نضع في الإعتبار أن الصراع بينهما، قائم على عدم وجود إرادة وطنية حقيقية، من طرف المركز الحاكم الوريث، لخلق نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وقانوني (دستور)، لتسيير شئون الدولة بشكل وطني مستدام.

ففى البدء يمكن أن نقول أن الاستعمار الأجنبى، قد ساهم بقدر كبير في صناعة هذه الصراعات. فدخول الاستعمار من بوابة السودان الشمالية، أدى إلى تركيز التعليم والتدريب الحديث - على وجه الخصوص الاستعمار البريطاني - لإدارة الدولة في الشمال النيلى، أضف إلى ذلك سياسة المناطق المقفولة، التى حرمت مناطق واسعة من البلاد، من نيل التعليم الحديث، ومن الإنفتاح على العالم الخارجى. ويُدلل على ذلك أنه حتى العام ١٩٤٥م لم تتخذ حكومة السودان الاستعمارية رأياً قاطعاً، حول مصير جنوب السودان، هل يُلحق بالشمال أم يُضم إلى إحدى دول شرق أفريقيا؟[١]. ربما يوحى هذا الموقف المتذبذب، بأن السلطات الاستعمارية قد شعرت، أن جنوب السودان يفقد آنذاك، المقومات التي تمكنه من أن يصبح دولة قائمة بذاتها.

ولتعزيز ما ذهبنا إليه، يجدر بنا أن نسرد عدداً من الأحداث التاريخية، التى توضح كيف أن الصراع بين مكوني الدولة السودانية (السلطة الحاكمة والشعب)، بدأ سلمياً ثمّ تطور عسكرياً كنتيجة حتمية لعدم استجابة المطالب، وكيف أن النقيضين – المطلب

(١) http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content سلسلة مقالات، د. فيصل عبد الرحمن علي طه، (مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي: ١٨٩٩ – ١٩٨٦م).

والرفض - قد أوصلا القطر السوداني إلى لإنشطار لقطرين مستقلين. وتأسيساً لزعمنا، نجد أن من ضمن الأحداث الموثقة، كما ورد في مقالات د. فيصل عبدالرحمن على طه عن «مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي ١٨٩٩ - ١٩٨٦م»، انعقاد مؤتمر جوبا الأول في ١٢ يونيو ١٩٤٧م. الذي يعتبر أول تجمع سياسي جامع، تشارك فيه ألوان الطيف الجنوبي في أرض الجنوب. فكان من ضمن مطالب الجنوبيين (الشعب) في هذا المؤتمر، المطالبة بنظام حكم فيدرالي، في إطار السودان الواحد، ولكن تشدد الشماليون - السلطة الحاكمة - في رفض هذا المطلب، مستخدمين في ذلك أسلوب المخادعة، وفي ذات الوقت يبدو أن نفوذ نخبة الشمال النيلي بدأ ينمو ويقوى في إدارة شئون البلد.

في تطور لاحق أثناء عهد الاستعمار البريطاني، تمّ تشكيل لجنة لتعديل الدستور في ٢٩ مارس ١٩٥٠م، وكان من ضمن أعضائها إبراهيم بدري، الذي تحدث عن الوضع في الجنوب. فقال «آن التهميش لا يشمل الجنوب فقط، بل أيضاً سكان مناطق أخرى من السودان، من بينهم سكان جنوب الفونج وبعض سكان دارفور وجبال النوبة بمديرية كردفان». وبعد أن عرّف مناطق الهامش بهذا الشكل، تساءل عن «أي ضمانات وضعنا من أجل استمرار الإستقرار وكفالة الحريات وحق تقرير المصير لأولئك الناس مع العلم بأن الرابط الوحيد بيننا وبينهم هو الفتح المصري للسودان؟»[1] وبالرغم من أن هذا النداء لم يُستجب له، لكن هذا النداء في حد ذاته يدل على وجود الروح الوطني، لدى بعض النخب النيلية الشمالية، مما قادهم إلى طرح فكرة تقرير المصير لكل الشعوب السودانية منذ وقت مبكر بل وقبل أن ينال السودان استقلاله.

ولاحقاً عندما جاءت مفاوضات الحكم الذاتي للسودان، حول تقرير المصير والاستقلال، في العام ١٩٥٣م والتي كنت بين الشماليين والبريطانيين والمصريين، لم يحضرها أحد من الجنوب، أو حتى من بقية شعوب المناطق المهمشة، التي ذكرها إبراهيم بدري - أي سكان جنوب الفونج ودارفور وجبال النوبة والبجا - لذلك خلت تلك المفاوضات، من أي ضمانات تمسك بها الجنوبيون في مؤتمر جوبا ١٩٤٧م. وفي ٢٠ فبراير ١٩٥٤م عين الحاكم العام للسودان أعضاء لجنة السودنة، لم يكن من بينهم جنوبي واحد. وعندما تمت إجراءات السودنة، كان نصيب الجنوب ست (٦) وظائف

(١) نفس المصدر.

فقط من بين أكثر من ٨٠٠ وظيفة تمت سودنتها. وأرفع وظيفة تقلدها الجنوبيون، كانت برتبة مساعد مفتش. ثم جاء قرار تقرير المصير (الجلاء) من البرلمان في أغسطس ١٩٥٥م، والذي إشترط فيه الجنوبيون للتصويت عليه، بقيام نظام فيدرالي يتوافق مع روح مؤتمر جوبا، وبالطبع حصلت خديعة أخرى، فلم يتم أية استجابة لمطلب الجنوبيين. تبع ذلك إجازة الدستور المؤقت في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ، في ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م، الذي خلا أيضاً من ذكر الفيدرالية[١].

تكرار نقض العهود هذا مع الجنوبيين - كانت شأن هذه العهود، الوصول إلى صيغة جامعة لدستور البلاد - قاد إلى تمرد سريتين من الفرقة الإستوائية، في توريت في ١٨ أغسطس ١٩٥٥م. ويبدو أن الشرارة التي أدت إلى إنطلاقة الثورة المسلحة، هي الأوامر التي أعطيت للبلك رقم ٢، بالسفر إلى الخرطوم للمشاركة في تكوين حامية للخرطوم، بعد جلاء القوات المصرية والبريطانية. لكن تعتبر خيبة أمل الجنوبيين من نتائج السودنة، والخوف من سيطرة الشماليين على كل مفاصل السلطة، من أقوى أسباب التمرد، هكذا تحولت المطالب المشروعة، والتي كانت بالطرق السلمية، إلى المطالبة بالإقتتال والحرابة العنيفة. وبالرغم من أن الصراع السلمي قد تطور إلى ثورة مسلحة، لا تجد مطالب الجنوبيين وعلى رأسها النظام الفيدرالي أية استجابة، لهذا لم يرد في مشروع دستور سنة ١٩٥٨م، أي نص يحدد العلاقة ما بين المركز والإقليم. وخيبة الأمل هذه، قادت عضو البرلمان السيد/ فرانكو وول قرنق، أن يرفض مشروع دستور سنة ١٩٥٨م، وقال «إننا نقف الآن على شفا حفرة، وموضوع الفدريشن موضوع حساس. وإذا لم يُستجب له فلربما يطلب الجنوبيون أشياء أخرى لم تكن هناك حاجة لها». وبعد عقد كامل من الزمان، يعيد مولانا/ أبيل ألير نفس رفض الجنوبيين لمشروع آخر، هو دستور سنة ١٩٦٨م، ويصفه بأنه قائم على التفرقة الدينية والعنصرية فقال «أن مشروع الدستور ليس مقبولاً للجنوب لأنه يفرق بين المواطنين على أساس الدين والعنصر، فهو دستور إسلامي لأمة عربية»[٢].

وتيرة الصراعات هذه، بين المركز والهامش، التي تركزت حول كيفية ايجاد صيغة

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

دستورية توفيقية، من شأنها أن تجعل شعوب الدولة المصطنعة حديثاً، في أن يعيشوا بسلام داخل الوطن الواحد. هذه الصراعات لم تكن محصورة في الجنوب فقط، بل كانت تسير أيضاً وبأساليب مختلفة في أماكن أخرى من السودان. ففي دارفور على سبيل المثال، لم تقم المقاومة ضد المركز على أساس فكر سياسي مركزي موحد، كما كان الحال في الجنوب، على النحو الذي رأيناه في الفقرات السابقة، لكنها قامت للتعبير عن عدم رضا شعب دارفور، لسياسات المركز تجاه الإقليم، دون تبني رؤية محددة لكيفية حل مشكلة التهميش في دارفور، دع عنك بقية السودان. ففي الجنوب تأسست المقاومة ضد المركز، على أساس أيديولجية الحكم الفيدرالي أو الانفصال. لذا سنلاحظ لاحقا أن منهجية الصراع في دارفور، كانت غير منسقة. فتارة ثورات مسلحة محدودة، وتارة أخرى انتفاضات شعبية أو مقاومات سلمية، لا تجمع بينها رؤية سياسية موحدة، إنما هي تعبيرات عن عدم رضى مواطني دارفور، لسياسات المركز، خصوصاً حول التنمية في الإقليم، وعدم المشاركة في السلطة، تلك السياسات التي وسمت بالحرمان للإقليم من كل شيئ. يقيني أنه لو كانت لمجتمعات دارفور، رؤية سياسية موحدة للسودان، أو حتى للأوضاع في دارفور، لكانت الخارطة السياسية السودانية قد تغيرت مما هو عليها الآن. يدل على زعمنا هذا، أن الكثيرين من الذين يهتمون بالشأن السوداني، يعتقدون أن دارفور مفتاح لحل المعضلة السودانية، من ضمن السياسيين البارزين الذين لهم هذا الإعتقاد، الراحل دكتور جون قرن، الذي ظل يصف دارفور، بأنه يمثل الأغلبيتين في السودان، وهما الأغلبية الإفريقية والأغلبية الإسلامية. على كل حال، استقرت المقاومة الدارفورية الآن في الكفاح المسلح، وبهدف متفق عليه من كل الحركات المسلحة، وهو المطالبة بإشراك أهل دارفور في السلطة، بل في كل مواقع صنع القرار وبسلطات دستورية نافذة، بما في ذلك المؤسسة الرئاسية في المركز، وفوق ذلك يكون أمر إدارة الإقليم حق خالص لأبنائه. أضف إلى ذلك، طالبت الحركات المسلحة، باستتباب الأمن، وتعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الجدير بالذكر، أن المقاومة الدارفورية - السلمية والمسلحة على حد سواء - لم تطالب حتى هذه اللحظة بالانفصال أو حق تقرير المصير للإقليم، غير المطالبة بالنظام الفيدرالي. في هذا الصدد مهم أن نوضح، أن السيد/ أحمد إبراهيم دريج - زعيم المعاضة في فترة الديمقراطية الثانية - قدم طرحا شاملا للنظام الفيدرالي، وبشكل تفصيلي لم يسبقه عليه أحد من السودانيين من قبل، أثناء

وجوده في بريطانيا لاجئاً سياسياً منذ العام ١٩٨٣م، وما زال. لكن يبدو أن أهل دارفور لم يتبنوا النظام الفيدرالي آنذاك، بشكل تنظيمي وجماعي شامل، هذا الفكر الذي طرحه إبن الإقليم أحمد إبراهيم دريج، وقد يعود سبب عدم التبني الجامع في ذات الوقت، إلى حالة الإحتراب القبلي التي كانت يمر بها الإقليم. يذكر أن وقتذاك، كانت تحالف عربي مكون من ٢٧ قبيلة عربية، تحارب قبيلة الفور لوحدها، في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦م و١٩٨٨م، قبل أن تمتد تلك الحرب لتشمل قبائل إفريقية أخرى في الإقليم، تحديداً قبيلتي المساليت والزغاوة، هذه الحرب القبلية، سُمِيت من قبل المركز «بالنهب المسلح»، حتى يتهرب من مسئولية أسبابها وتحمل تكاليف تبعياتها المالية والسياسية. غير أن النظام الحاكم حالياً - الجبهة القومية الإسلامية - تبنى تطبيق النظام الفيدرالي، في ذاك المسعى، قامت الحكومة الحالية وقدمت دعوة رسمية للسيد دريج، بأن يعود للسودان ويساهم في تنفيذ مشروع الحكم الفيدرالي، لكنه لم يستجب للدعوة. لذلك قام النظام بتنفيذه، إلا أنه تم بشكل مشوه. ولا أخال أن وجود السيد دريج، كان سيحسن من فعالية المشروع، وهذا يعود إلى طبيعة النظام الحاكم المتطرف إسلامياً، ولعقلية قادته الإقصائية.

أيضاً من الفوارق الملحوظة في حالتي دارفور والجنوب هو، وجود تباعد زمني في تفاعلات المقاومة الدارفورية، مقارنةً بالتواصل الزمني السلس في المقاومة الجنوبية، وقد يعود ذلك إلى وجود رؤية مستقبلية مشتركة وموحدة في الجنوب، تجعل المقاومة الجنوبية تنشط من وقت لآخر. أما في دارفور، فكل مقاومة قامت في ظروف خاصة بها، ولأهداف خاصة بها، لكن القاسم المشترك، الذي يجمع كل هذه المقاومات الدارفورية، هو أن نتائجها أجمعت على رفض التهميش. ومن هذا المنطلق يمكن أن نرصد بعض الأحداث السياسية في دارفور، التي كانت تعبر عن الصراع السياسي، ورفض هيمنة المركز على الإقليم.

إبتداءً تنصل على دينار بن الأمير زكريا بن السلطان محمد الفضل، سلطان دارفور، عن الاتفاق الذي تمّ بين دولته، وحكومة المُستعمِر البريطاني آنذاك للسودان الشمالي، مما أدى إلى غزو المُستعمِر البريطاني لسلطنة دارفور، في العام ١٩١٦م، وضمنها قسراً للسودان في يناير ١٩١٧م. ومنذ ذاك الوقت قامت عدة ثورات ضد الوجود الأجنبي،

منها في فترة الاستعمار، ثورة الفقيه/ عبد الله محمد إدريس السُحيني في ٢٦ سبتمبر ١٩٢١م في مدينة نيالا، والتي أُخمدت في حينها وقُتل قائدها في ٤ أكتوبر ١٩٢١م. ثم جاء حرق العلم البريطاني في الفاشر (أبو زكريا)، حاضرة دارفور في العام ١٩٥٢م. وحسب علمي المتواضع، لم أجد ما يثبت أن مثل هذا الفعل، قد تم في مكان آخر من مستعمرات بريطانيا العظمى في ذاك الزمان، مما يدل على مدى رفض أهل دارفور للمُستعمِر، ويدل كذلك، ذاك الفعل على الفهم الحضاري المتقدم، في التعبير عن الرفض بالطرق السلمية. لذلك لم يهدأ دارفور من صناعة الثورات الإحتجاجية بكل صورها. لكن يشهد التاريخ، أنه لم يشكل أية واحدة منها، ثورة قومية دارفورية شاملة، يقودها توجه سياسي موحد، غير تلك التي تمت مع إنهيار الدولة المهدية، إذ استطاع الأمير على دينار آنذاك، أن يوحد كل أمراء المهدية من أصول دارفورية، أثناء عودتهم إلى دارفور من أمدرمان. الشاهد في الأمر هنا، أن أحد قادة الاستعمار البريطاني، وصف أهل دارفور، في إحدى مذكراته، بأن أهل دارفور متمردون بطبعهم Rebels by nature.

أما في فترة ما بعد الاستقلال، فقد شهد إقليم دارفور، الكثير من الإحتجاجات والثورات ضد المركز، كانت أولاها قيام تنظيم اللهيب الأحمر العام ١٩٥٧م أي بعد عام واحد فقط من الاستقلال، تعبيراً عن عدم التنمية في المنطقة. وفي ظل الصحوة الإقليمية في السودان في ستينات القرن الماضي، قامت جبهة نهضة دارفور، بقيادة أحمد إبراهيم دريج العام ١٩٦٤م، وهي تنظيم سياسي في ثوب مطلبي، فكان من أهدافها الأساسية، مطالبة المركز بتوفير الخدمات الضرورية، وإقامة مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية في الإقليم. لكن يظل وقف استيراد نواب البرلمان، من الشمال النيلي إلى دارفور، من أهم وأعظم إنجازات جبهة نهضة دارفور. فكثير من الناس يذكرون المقالة الصحفية في إحدى صحف الخرطوم، والتي إشتهرت بعنوان «أم كدادة ما ذنبها؟» وهذه المقالة، كانت عن الخدمات الاجتماعية المتردية في تلك الدائرة – مركز شرق دارفور – التي فاز فيها عبد الله خليل، وأصبح رئيساً لوزراء السودان، في حكومة ما بعد الاستقلال، وهو لم يزر المنطقة قط، لا من قبل ولا من بعد الإنتخابات. ثمّ جاءت منظمة سوني العام ١٩٦٦م، وهو تنظيم تبنى نفس أهداف جبهة نهضة دارفور. لكن الشاهد في الأمر، أن قادتها كانوا يمثلون جُل ألوان الطيف الدارفوري، بل الحق يقال أن أغلب عضويتها، كانت من القبائل العربية – البقارة. هؤلاء القادة كانوا جنوداً في الجيش السوداني والشرطة السودانية، الذين حاربوا في الجنوب. وعندما إنتهت

مدة خدمة تلك المجموعة في جنوب البلاد، وعادت إلى دارفور تبلورت لها قناعة راسخة، بأن حرب الجنوب، لا هي أخلاقية ولا هي وطنية. لذلك كونت ذاك التنظيم تحت إسم «سوني» وهي إحدى قمم جبل مرة، دلالة على وحدة أهل دارفور. وبدلاً من أن يُنظر لهذه المنظمة، التي يقودها شخصيات وطنية من القوات النظامية، بنظرة ثاقبة لبحث جذورها، قامت الحكومة المركزية، ووصفتها بأنها منظمة عنصرية، مما زاد مزيداً من الغبن من أهل دارفور تجاه المركز. مرةً أخرى قامت ثورة الفاشر (أبو زكريا) العام ١٩٨١م[١]، إحتجاجاً على تنصيب الطيب المرضي، حاكماً على دارفور، وهو ليس من أبناء الإقليم، في ذات الوقت الذي تمّ فيه تنصيب بقية حكام أقاليم السودان من أبنائها. كانت نتيجة تلك الثورة، أن عدل النميري قراره، فعزل الطيب المرضي، ونصب بدلاً عنه أحمد إبراهيم دريج، حاكماً للإقليم، بعد أن أجمع حوله أهل دارفور.

ثمّ جاءت إنتفاضة أهل دارفور في الخرطوم العام ١٩٨٨م، استنكاراً لدخول القوات الليبية والتشادية إلى السودان، والإقتتال فيما بينها في أرض دارفور. رغم أن إسم «الإنتفاضة» قد ورد على لسان عدد كبير من أهل دارفور، إلا أن ذاك الحدث العظيم، كان في حقيقة الأمر، مسيرة كبرى في قلب العاصمة السودانية، من أجل تسليم مذكرة احتجاجية، تنديداً لحكومة الصادق المهدي وقتذاك، التي غطت الطرف عن الحرب الليبية/ التشادية في دارفور. فالمسيرة كانت في ١٢ مارس العام ١٩٨٨م، وقد نظمها المجلس القومي لإنقاذ دارفور، برئاسة الضابط الإداري القدير، السيد/ حسين أبكر صالح، ونائبه أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، الدكتور/ عبد الرحمن أبكر - عليه رحمة الله - وعضوية كل من السيد/ آدم دبل، رجل أعمال بالخرطوم، وأستاذ علم الاجتماع بجامعة الخرطوم، الدكتور/ شريف عبد الله حرير، وعضوي البرلمان من الحزب الاتحادي الديمقراطي، الدكتور/ فاروق أحمد آدم والسيد/ عبد الجبار عبد الكريم تقري[٢]. كان من حسن حظي أن عدت للبلاد - قبل بضعة أشهر من المسيرة -

(١) عبد الجبار محمود دوسه، دارفور: وأزمة الدولة في السودان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٣م) ص ٩٨ - ١١٠.

(٢) تم اتصال هاتفي مع د. شريف عبد الله حرير في أوسلو بالنرويج بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٥م لتأكيد المعلومة، وقد كان.

بعد حوالي إثني عشرة سنة، قضيتها في الخارج للدراسة والعمل. فأشهد أنني كنت أحد المشاركين في تلك المسيرة الكبرى، إذ غمرني الدهشة من فخامة التنظيم، ومن عظمة السلوك الحضاري للمشاركين Overwhelming organized walk فالمسيرة كانت قد تجمعت في الميدان الذي يقع أمام فندق هيلتون - حدائق إبريل - ثم اتجهت صوب مجلس الوزراء، مروراً بشارع الجمهورية. تقدر عدد المشاركين في تلك المسيرة ب«أربعين ألف شخص» (٤٠٠٠٠). المشهد هنا، أن السيد/ صلاح عبد السلام الخليفة - عليه رحمة الله - وزير شئون مجلس الوزراء آنذاك، وأحد وزراء حزب الأمة، في حكومة الصادق المهدي الإئتلافية، سعى في ذات يوم المسيرة، سعياً جاداً لإبطالها، فذهب بنفسه إلى مكتب قاضي مديرية الخرطوم آنذاك، مولانا/ عوض حسن عبد الرحمن النور، طالباً منه منع المسيرة، بحكم أن ذلك من إختصاص قاضي المديرية، لكن القاضي رفض طلب الوزير، لأنه لا يوجد لديه ما يؤسس عدم سلمية المسيرة. يذكر أنه سبق إحتجاج الوزير لدى القاضي، عدة رحلات مكوكية لمنسوبي حزب الأمة، منهم تحديداً د. التجاني سيسي، إبن الإقليم، إلى الأحياء السكنية الشعبية في الخرطوم، ذات الكثافة السكانية من أهل دارفور، والغرب الكبرى على وجه العموم. بصفة خاصة أحياء، «مايو» في جنوب الخرطوم و«أم بدة» في غرب أمدرمان و«الحاج يوسف» في شرق الخرطوم بحري. لذلك يبرهن الموقفين، أن حزب الأمة كان من وراء إبطال المسيرة، للتستر على شناعة موقفها من الإقتتال الليبي/ التشادي في الأرض السودانية، وموقف حزب الأمة المخزي هذا، ربما مرده المساعدات المالية، التي تحصلت عليها من ليبيا، أثناء فترة المعارضة السودانية هناك. يذكر أن جميع نواب البرلمان من دارفور، المنسوبين للحزب الاتحادي الديمقراطي، قد شاركوا بفعالية في تلك المسيرة. بينما لم يشارك أحد قط من نواب البرلمان المنسوبين لحزب الأمة. وكان عددهم ٣٤ نائب برلماني وهم 'الأغبية من أي إقليم آخر. «يقول دكتور حرير أن تولي الصادق المهدي الحكم في عام ١٩٨٦ سهل على الليبيين استخدام دارفور ممراً آمناً لدعم المعارضة التشادية، بعدما ساعدت صرابلس المهدي مالياً ومكنته من الفوز في دوائر دارفور خلال الانتخابات البرلمانية الأمر الذي أدى إلى فلتان أمني في الأقليم وعبور القوات التشادية إلى داخل الاقليم دون رادع[1]». وكانت ليبيا تقدم مساعدات سخية لأي تنظيم

(1)http://www.darfurna.com/Darfur_1/Evidence/Genocide.htm

يعارض النظام الحاكم في وطنه، يشهد على ذلك حركة القائد، محمد نور سعد العام ١٩٧٦م، إذ كان حزب الأمة أحد الأحزاب المكونة للجبهة الوطنية، الذراع السياسي للحركة المسلحة.

رغم محاولة إفشال المسيرة، إلا أن المسيرة قد تمت بنجاح باهر. فقد سارت المسيرة بشارع الجامعة، ثم شارع المك نمر متجهة جنوباً، صوب مقر مجلس الوزراء. رافقت المسيرة قوة من الشرطة، بتوجهات واضحة من مدير شرطة الخرطوم، العميد/ أحمد مالك، بألا تتعرض للمسيرة أو إثارتها، بالشكل التي قد تقود إلى أعمال عنف بين الطرفين. فسارت المسيرة بهدوء وسلام، إلى أن وصلت عند تقاطع شارع المك نمر مع شارع البلدية. أكرر إعجابي لعظمة التنظيم والمسلك الحضاري لأهل دارفور، عندما جاءت توجهات من اللجنة المنظمة، بأن هذه هي نقطة توقفنا فلا نتجاوزها. لأنه كان بالإمكان في حينها، الإشتباك مع قوة الشرطة المركزية ومن ثمّ تخطيها، وقد تحدث أعمال شغب عارمة في الخرطوم، لا سيما في وجود الحضور الضخم والحماس، الذي كان بائناً في وجوه المشاركين. إلا أن حكمة القادة المنظمين للمسيرة، عطلت الحماس لحدوث الشغب والفوضى، إذ بادروا في حينها مخاطبين المسيرة قائلين، «طالما هذا زمن الديمقراطية، أننا هنا بصدد التعبير السلمي، عن موقفنا تجاه ما يجري في جزء من وطننا العزيز، لذا نرجو من الإخوة والأخوات المشاركين، أن ننهي مسيرتنا هنا، بعد أن نقرأ لحضراتكم فحوى المذكرة، ونسلمها للسيد/ كرم محمد كرم - محافظ الخرطوم، من الحزب الاتحادي الديمقراطي - الذي وصل لتوه هنا، كما نرجو أن نعود إلى بيوتنا بهدوء تام ... شكراً جزيلاً للحضور». هكذا تمت المسيرة السلمية العظيمة في الخرطوم. في تقديري أظهرت هذه المسيرة نتائج مهمة، منها :

(أ) برهن موقف القاضي هذا، على مدى أهمية استقلال القضاء في الحكم، أياً كان نظام الحكم. الأمر الذي يفقده الشعب السوداني في ظل حكم الجبهة القومية الإسلامية الحالي.

(ب) موقف حزب الأمة المخزي، دليل على عدم احترامه للديمقراطية، وهو الحزب الذي وصل للسلطة بعدد مائة (١٠٠) نائب برلماني، جلهم من غرب السودان الكبرى.

(ج) تبددت الشعور بالخوف، الذي نتاب أهل العاصمة، من إندلاع أعمال شغب وفوضى في الخرطوم، وأن الأحداث الدامية التي حدثت في السادس من ديسمبر العام ١٩٦٤م، في الخرطوم والتي سميت بأحداث «الأحد الأسود»، وآخرين سموها ب«الأحد الدامي» أي Bloody Sunday، فالأحداث الدامية هذه، كانت وليدة تحرشات سياسية لاسقاط حكومة سرالختم الخليفة، وأغلب أصابع الاتهام كانت تشير إلى حزب الأمة، لكن الشرارة التي اندلعت في ذاك اليوم، تعود لوجود عدد كبير من المواطنيين الجنوبيين، الذين كانوا في المطار لاستقبال الوزير الجنوبي الجديد، كلمنت أمبورو، ونتيجة لتأخر وصول طائرته في الموعد المحدد، انطلقت اشاعات وسط الجنوبيين بأنه قتل مثلما قتل وليم دينق، لذلك اندلعت أعمال شغب وعنف في شوارع الخرطوم، راح ضحيتها أربعة عشر (١٤) شخص وجرح أكثر من أربعمائة (٤٠٠)[1] لذلك نما شعور قوي بالإمتعاض في أهل العاصمة الخرطوم، بأن مثل تلك الأحداث قد تتكرر وبصورة أعنف، نسبة لكثرة وجود أهل دارفور في العاصمة القومية. لكن أهل دارفور أثبتوا أنهم أهل حضارة، فلم يحدث أن جُرِح شخص واحد، أو كُسِر زجاجة متجر أو مكتب واحد في ذاك اليوم، فتنفس الخرطوم الصعداء.

ثورة الشهيد/ داود يحيى بولاد – عليه رحمة الله – العام ١٩٩١م، إنضم داود لجماعة الإخوان المسلمين في مرحلة دراسته الثانوية حوالي عام ٦٩/ ١٩٧٠، تولى رئاسة إتحاد طلاب جامعة الخرطوم، دورة ٧٥/ ١٩٧٦م، عندما كان طالباً بكلية الهندسة بجامعة الخرطوم، لعب دور تأسيس مكاتب للحركة الإسلامية، في كل من دول إفريقيا الوسطى وتشاد ويوغندا. عاشرت داود يحيى بولاد، في نيالا في الفترة ما بين عامي ١٩٨٨م و١٩٩٠م، في تلك لفترة، كنا نساعد أهلنا من قبيلة الفور في الفنون التفاوضية، التي كانت تجري بينهم وبين القبائل العربية. كانت مجموعتنا في نيالا تتكون، من داود يحيى بولاد وإسماعيل عبدالله – عليه رحمة الله – وعبدالشافع عيسى مصطفى ومحمد نهيض وعبدالكريم حسين والأمين محمود وسليمان جمعة وأبكر محمد أبوالبشر. أذكر أنني صاحبت الشهيد/ بولاد، عدة مرات في زيارات منزلية في الخرطوم، لكل من سيد أحمد الحسين وفتحي شيلا، قطبي الاتحادي الديمقراطي في

[1] http://archive.aawsat.com/details.asp?article

عامي ١٩٨٩م و١٩٩٠م، قبل أن نغادر كلانا البلد. كانت الزيارات من أجل توضيح ما يجري في دارفور، وما قد ينتج عن الصراع القبلي، ليس في دارفور، بل على مستوى السودان عامة، وقد وجدنا حماساً قوياً، من سيد أحمد الحسين وأحمد سعد عمر، لحل الصراع القبلي في دارفور على وجه السرعة، قبل أن يتفاقم ويشمل أجزاء أخرى من البلاد، لأنهما قد اقتنعا بصحة ما كنا نردده لهما، بأن الصراع في دارفور، هو صراع عرقي قد يطال بقية الأقاليم، إن لم يتم حسمه بعجالة وحكمة. إضافة لذلك، كان بولاد يؤكد بإستمرار، أن الجبهة القومية الإسلامية، يعسكر مع حزب الأمة في خندق واحد، في الحرب القبلية الدائرة في دارفور، فيما سُمِّي زوراً بالنهب المسلح.

حقيقة الأمر لم تكن ذلك نهباً مسلحاً، كما ادعت الحكومة، بل كانت حرب قبلية ضد العنصر الإفريقي. كان بولاد يملك وثائق مهمة تدين الجبهة الإسلامية، لم يكشف عنها، إلا عندما يحين وقت خروجه من الجبهة القومية الإسلامية، وحسب برامجه المخطط. كنت على يقين تام، أن مسألة خروج بولاد من تنظيم الإخوان المسلمين، هي مسألة وقت ليس إلا، لأنه وصل لقناعة تامة بأن الاستمرار في منظومة الجبهة القومية الإسلامية تعد جريمة في حق الوطن. لذلك إعتقد جازماً، أن هذا هو سبب تعذيبه وتصفيته جسدياً، عندما قبض عليه في منطقة دليج. أذكر أيضاً أنه هو الذي أقنع كل من د. فاروق أحمد آدم وعبد الجبار عبد الكريم تقري، نائبا الجبهة القومية الإسلامية في البرلمان الثالث، لترك الجبهة القومية الإسلامية والإنضمام للحزب الاتحادي الديمقراطي، وقد فعلا، على أن يلحق بهما بعد تأمين بعض الوثائق المهمة، عن الجبهة القومية الإسلامية. في تلك الأثناء، وفي شهر مايو العام ١٩٨٩م، سافر بولاد إلى الخرطوم، ليشغل وظيفة مسئول الإغاثة في دارفور، وهي أحد برامج وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة آنذاك.

أثاء وجود بولاد في الخرطوم لإتمام إجراءات التوظيف، قامة الانقلاب المشئوم ليلة التاسع والعشرين من شهر يونيو العام ١٩٨٩م. قرر بولاد ألا يعود لدارفور، إلى أن غادرنا البلاد في أوقات مختلفة، فقد سافر كل من داود يحيى بولاد وسليمان جمعة، إلى مصر ومنها لإثيوبيا، أما عبد الكريم حسين وأبكر أبوالبشر، فقد سافرا إلى بريطانيا. بعد عدة أشهر رجع كل من سليمان جمعة وعبد الكريم حسين للسودان. واصل بولاد

أسفاره إلى تشاد، حيث قابله الدكتور/ كرم الدين فضل المولى - عليه رحمة الله - قادماً من السعودية، من أجل تنسيق العمل، لمساعدة أهلنا للوصول إلى التعايش السلمي في دارفور. تحدثت معه آخر مرة من لندن حديثاً طويلاً، في نفس موضوع التنسيق، والحق يقال أننا لم نصل لرؤية مشتركة موحدة، خاصة لأنني توصلت إلى قناعة، بأن الحرب المضاد، لن تولد إلا حروبات أخرى باستمرار. أرشدني في ذلك السيد/ أحمد إبراهيم دريج، لكن الطريف في الأمر، أن السيد/ دريج نفسه أقنعني مرة أخرى، أنه لا حل غير حمل السلاح، لأنها الوسيلة الوحدة التي تجبر الحكومة في الجلوس لطاولة الحوار لحل المشكلة سلمياً. لكن في قرارة نفسه أنه يجب أن يسبق حمل السلاح، بلورة فكر سياسي يقود العمل المسلح، وليس العكس، أي ألا يكون حمل السلاح رد فعل أو غاية بحد نفسه، للقتل الذي طال كل مناطق الفور. لذلك وبعد أن أسسنا تنظيم التحالف الفيدرالي الديمقراطي في المهجر، قررت أن أسافر إلى إريتريا. هناك أسست تحت قيادتي قوة عسكرية، كانت مكونة أساساً من أبناء غرب السودان الكبرى، بما فيهم أبناء القبائل العربية، وأذكر أن أول مجموعة إلتحقت بالتحالف الفيدرالي عسكرياً، كانت من أبناء قبيلة الحوازمة الكردفنية، بل انضم إلينا شباب من أبناء النوير، لقناعتهم في مشروع التحالف الفيدرالي المطروح. لكن يجب أن نعترف هنا، أن تأسيس القوة العسكرية المعارضة هذه، كانت في مكان خاطئ، لأنه لو تمت في غرب السودان، لتمكنت هذه القوة من استقطاب رأي مواطن غرب اسودان أولاً، وثانياً تجنيد أعداد كبيرة، وثالثاً ستساعد ذلك كثيراً جداً في اسقاط النظام، لأنه في هذه الحالة لن يستطيع النظام في الخرطوم، محاربة المعارضة في ثلاثة جبهات - الجنوب والشرق والغرب - فالسقوط لا محالة واقعة عليه.

لقد تضايق داود بولاد من العوامل العنصرية المتكررة، من الإسلاميين الشماليين ضد أهله. لذلك قرر أن يعود من تشاد إلى إثيوبيا، وهناك دخل في تنظيم، الحركة الشعبية لتحرير السودان. بهذا قاد من الجنوب قوة مسلحة، كقائد ثاني قاصداً جبل مرة في قلب دارفور، من أجل تأسيس مقاومة ثورية ضد المركز. كان القائد الأول لهذه العملية، المناضل عبد العزيز آدم الحلو - حالياً برتبة فريق في الجيش الشعبي لتحرير السودان. أثناء زحف هذه القوة صوب جبل مرة، قبض على داود بولاد غدراً، في منطقة «دليج» بغرب دارفور، ونقل إلى الفاشر، حيث عذب وقتل، بعلم الطيب محمد خير «الطيب

سيخة»، والي دارفور آنذاك، وهو الذي تعلم وتدرب على العقيدة الإخوانية على يد بولاد في جامعة الخرطوم. لكن الحقيقة المرة كالحنظل في أمر الشهيد بولاد، أن أحد أبناء قبيلة الفور من «دليج»، ومن أجل حفنة دريهمات، لمن يدلي بمكان بولاد، هو الذي ضلل بولاد وقاده إلى أحد منازل المدينة الطرفية، ووعده بأن يأتيه ببعض الطعام، لكن أهم من ذلك وعده بأنه سيعود، ومعه الوسيلة التي ستمكن بولاد بالاتصال، بأحد أعضاء اللجنة الموجودين في البلد، والتي كانت في نيالا - ذكرت الأسماء سابقاً - لمساعدة الأهل في فنون التفاوض. لكن رجع هذا الخسيس الرخيص، بعد أن قبض ثمناً بخساً، بقوة من الجيش، هي التي ألقى القبض على بولاد. على كل حال، تشير كثير من أصابع الإتهام إلى جعفر عبد الحكم، والي وسط دارفور الحالي، وهو أصلاً من «دليج» بأنه المخطط الفعلي لعملية القبض على الشهيد بولاد.

يجب أن نذكر أن داود بولاد - عليه رحمة الله - كان شديد الإعتقاد في الإسلام، ففي قناعته الراسخة، أن كل المسلمين متساون أمام الله، متى ما أصبحوا جزء من أمة ألإسلام. لذلك كان لبولاد أثر كبير في إسراع تطوير مجريات الثورة المسلحة في دارفور، فبالقدر الذي أعطى فيه يوسف كوة مكى - عليه رحمة الله - البعد القومي، للحركة الشعبية لتحرير السودان، سعى داود بولاد لإزالة الكره الديني، عن طريق التفرقة بين الدين والعمل السياسي. يذكر أنه عندما إستلمت الجبهة الاسلامية القومية الحكم بالانقلاب العسكرى عام ١٩٨٩، «قابل بولاد الرئيس عمر حسن البشير فى وفد مكون من واحد وعشرون شخصاً، ولقد أخبرهم البشير حرفياً أن الجنوب يمكنها الانفصال، لكن دارفور فلا»[١]. تلك الأحداث وغيرها، هى التى غيرت من مواقف بولاد، تجاه زملائه السابقين عندما وجد نفسه مدافعاً لمصلحة قبيلته الفور. هكذا وجد إسلاميو دارفور، أن الترابي يتوعد إسلاميي المناطق المهمشة. «إن الإسلاميين من القبائل الزنجية صاروا يعادون الحركة الإسلامية»[٢]. ثم ظهر الحدث التوثيقي الكبير وهو صدور الكتاب الأسود، من دون مؤلف أو ناشر، العام ٢٠٠٠م، هذا الكتاب يدل على تمرد إسلاميي دارفور، ضد الجبهة القومية الإسلامية.

(١)http://www.darfurna.com/Darfur_1/Evidence/Genocide.htm

(٢) دكتور محمد سليمان، السودان: حروب الموارد والهوية، ٢٠٠٠م. ص ٣٨٢.

كل هذه الثورات والإنتفاضات والإحتجاجات السلمية، التي جرت في دارفور، وفي أزمنة مختلفة، لم تحرك السلطات المركزية ساكناً، لاتخاذ التدابير اللازمة لإحتوائها، أو حتى دراستها وفهمها، بل تم تجاهلها تماماً، وفي حالات أخرى تم قمعها بالعنف. فالتجاهل هذا جاء من كل الأنظمة المتعاقبة على حد سواء، إلى أن أدت تلك الإحتجاجات إلى قيام صراع مسلح ضد المركز، فكانت قيام حركة تحرير دارفور في العام ٢٠٠٢م، والتي غيرت أهدافها ومن ثم إسمها في العام ٢٠٠٣م، إلى حركة تحرير السودان، كما قامت في نفس الوقت حركة العدل والمساواة السودانية في نهايات العام ٢٠٠٣م. الشاهد في الأمر، أن المقاومة الدارفورية المسلحة الحالية، لم تستفد من تجارب دارفور السابقة، مما أوقعها في أخطاء جسيمة، متمثلة في عدم توحيد صفها ومن ثمّ قوتها، من أجل حل الأزمة السودانية حسب زعمها، والتي من أجلها رفعت السلاح. وبما أن حركة العدل والمساواة قد تكونت بعد حركة تحرير السودان، السؤال الموضوعي، هو لماذا لم تنضم، أو تتوحد مع حركة تحرير السودان، وتكون معاً حركة مسلحة واحدة ضد المركز؟ أهي نابع من الاختلاف في المبادئ السياسية للتنظيمين؟ وإذا الأمر كذلك! هل النضال المسلح هذا أهو من أجل الوصول إلى السلطة، أم من أجل التغيير الجذري لنظام الحكم في السودان عامةً؟.

هذا ما كان من أمثلة، لأسباب قيام الثورات السلمية والمسلحة، سواء في الجنوب أو دارفور. بل هناك مناطق كثيرة في البلاد، قامت فيها ثورات ضد لمركز، لا تقل أهمية عما ذكرناها، فالغرض من ذكر الأمثلة، هو لتبيان المعضلة الشاملة في كل البلد. لكن دعنا أيضاً ننظر في المقابل، المواقف السلبية لحكومات المركز، حول فرص الحلول التي ضاعت، سيما تلك التي توفرت لها من حين لآخر. ففي قراءة لهذه الفرص التي ضاعت، برهنت التجربة العملية، أن الحكومات المتعاقبة وبلا استثناء، تعمل دائماً على إجهاد أية فرصة تلوح في الأفق لحل الأزمة السودانية. من ضمن هذه الفرص التي ضاعت، لاحت في الأفق، في سبعينات القرن الماضي، بادرة أمل لحل المعضلة السودانية، عندما تم لتوقيع على اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م، بين حركة تحرير السودان وجناحها العسكري أنيانيا الأول، وحكومة النميري، والتي بموجبها أصدر النميري قانوناً، جعل من المديريات الجنوبية إقليماً واحد ، يتمتع بالحكم الذاتي الإقليمي، بل صادق على دستور سنة ١٩٧٣م العلماني، الذي يعتبر دستوراً قومياً، إذا ما

تم الإستفتاء عليه، وتم قبوله من قبل كافة مكونات شعوب السودان. لكن نقض النميري هذا الدستور بنفسه، بعد عقد واحد فقط من تصديقه له. ففي سبتمبر ١٩٨٣م، أصدر النميري عدداً من القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، من ضمنها تعديلات لأكثر من مائة من مواد الدستور لسنة ١٩٧٣م. تجعل هذه التعديلات من السودان جمهورية إسلامية، تسند السيادة لله وتؤسس حاكمية الشريعة الإسلامية، وذلك بالنص على أنها المصدر الأساسي للتشريع[١].

ففي ظل نكوص العهود المتكرر، خاصة عندما أصدر النميري قراراً، بتقسيم إقليم الجنوب الواحد إلى ثلاثة أقاليم، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأصدرت مانيفستو وطني في ٣١ يوليو ١٩٨٣م، والذي رفعت فيه شعار «السودان الجديد» مبشرة الشعوب السودانية، بميلاد برنامج وطني جديد للمعارضة، لذلك إلتفّ حوله أعداد غفيرة من أبناء السودان، يمثلون كل ألوان الطيف العرقي والديني في البلاد، وهذا يدل على شمولية البرنامج لطموحات كل قطاعات الشعوب السودانية، ويدل أيضاً على أن هذه الشعوب طواقة للسلام والاستقرار، وهم لا يألون شأناً من يقودهم، بل همهم الأوحد البرنامج الوطني، الذي يأتي بحلول شاملة لمشكلة البلد.

خاضت الحركة الشعبية سلسلة من المفاوضات، مع كل الحكومات المتعاقبة منذ ميلادها. جرت هذه المفاوضات في مدن نيروبي وأديس أبابا وكمبالا وأبوجا، انتهت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل، في ٩ يناير ٢٠٠٥م، في منتجع نيفاشا (كينيا)، بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحكومة السودانية (حزب المؤتمر الوطني). وبموجب هذه الاتفاقية، جرى إستفتاء عام في الجنوب في فبراير ٢٠١١م، أظهرت نتائجه أن نسبة ٩٨.٨٣٪، من جملة الأصوات التي أُدلِيت في الإستفتاء، كانت لصالح الإنفصال. نتيجة الإستفتاء هذه، دلالة قاطعة على مدى عمق الأزمة السياسية في السودان، وكأن الجنوبيون قالوا، وعلى مشهد من العالم، كفى للإستعمار الداخلي في بلادنا. ولكن نتيجة الإستفتاء هذه، تدل أيضاً على تعنت البشير وزمرته، ورفضهم في أن يجعلوا الوحدة جاذبة - حسب الشعار الذي ردده البشير نفسه بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل - بل

(١) http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content سلسلة مقالات، د. فيصل عبد الرحمن علي طه، (مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي: ١٨٩٩ - ١٩٨٦م).

جعلوها طاردة بكل قوة، لذلك ذهب الجنوب بكل خيراته. هكذا جاء الإنفصال في ٩ يوليو ٢٠١١م، وهو يحمل في طياته تبريكات الشرعية الدولية.

مثال آخر للفرص الضائعة، هي تلك التي قدمت فيها حركة تحرير السودان، في أولى جلسات تفاوضاتها مع لحكومة المركزية في مدينة الفاشر، قدمت فيها الحركة ثلاثة مطالب للحكومة المركزية، كحل للقضية المسلحة المنشأة حديثاً في الإقليم، إلا أن وفد الحكومة رفض تلك المطالب. فالشاهد في الأمر هنا، أن الفريق/ إبراهيم سليمان - حاكم ولاية شمال دارفور آنذاك، وهو من أبناء الإقليم ومن منسوبي المؤتمر الوطني - قدم لاحقاً، نصيحة غالية للرئيس البشير، يرى فيها بأن تعاود الحكومة المركزية، المفاوضات مع متمردي دارفور، إذ من شأن ذلك الوصول إلى اتفاق، في المطالب الثلاثة المقدمة، وبالتالي وقف تمدد دائرة التمرد. يجدر بنا أن نذكر أن مطالب حركة التحرير في ذاك الوقت كانت :

(أ) مشاركة أبناء دارفور في السلطة – دون تحديد لنوعية المشاركة أو حجمها.

(ب) إنشاء مشاريع تنموية في دارفور، خاصة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والطرق الداخلية.

(ج) نزع سلاح الجنجويد ووقف تسليحهم نهائياً. لكن البشير بدل أن يعقل النصيحة ليكسب مردودها، أمر الجيش لسوداني والدفاع الشعبي، بصفته القائد الأعلى للقوات النظامية، بسحق التمرد وأنه لا يريد منهم قتيلاً ولا جريحاً، بل يسلموه الأرض نظيفة[1]. بالطبع توسعت دائرة التمرد، ورُفعت سقف المطالب، ودُولت القضية، وأصبح البشير هو المطلوب للقضاء الدولي، وليس قيادات الحركات المسلحة.

لذلك في ظل تعنت نخب الشمال النيلي، لسماع صوت العقل صوت الوطن، وإصرارهم على مواصلة تطبيق سياسات الإقصاء، يتبادر إلى الذهن أسئلة كثيرة، تحتاج لوقفة تأنّي للإجابة عليها. من بين هذه الأسئلة، السؤال عن، ماذ تنوي هذه النخب في

(١) عبد الجبار محمود دوسه، دارفور: وازمة الدولة في السودان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٣م) ص ٢٥٤ – ٢٦٢. أيضاً أخبرني القائد/ يحيى حسن النيل، ما قاله البشير في الفاشر بأنه يريد من الجيش أن يسلموه الأرض فقط وليس مجروحي أو شهداء حركة تحرير السودان.

الوصول إليها؟ ماذا تستفيد النخب الحاكمة إذا تحول البلد – لا سمح الله – إلى صومال ثاني؟ لكن السؤال الأهم والذي يحتاج إلى تأمل دقيق من الجميع، هل ستقود الثورات المسلحة في دارفور، وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، إلى نفس نتائج ثورة الجنوب؟ مع الوضع في الإعتبار، الشريط الملتهب من دارفور في أقصى الغرب، إلى البحر الأحمر في أقصى الشرق. أما السؤال الموجه لجميع أفراد المجتمع السوداني فرداً فرداً هو، ما هي تصورات كل فرد منا لشكل السودان، من كل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذا تفكك البلد لعدة دول؟ ماذا سيكون شكل العلاقات الخارجية، بين هذه الدول الحديثة والمتجاورة مع بعضها؟ خاصة ونحن نضع في الإعتبار، العلاقات الدبلوماسية الهشة، السائدة اليوم بين دولتي السودان. إضافة إلى ذلك، كيف ستكون أوضاع الحدود الدولية الجديدة، بين هذه الدول الناشئة لتوها؟ على سبيل المثال، الجزء من الأرض المقطوع من دارفور وتم إلحاقه للشمالية. هل ستقام حرب جديدة بين دارفور والشمالية لإستعادة ذاك الجزء المسلوب؟. كيف ستكون شكل الأحوال الداخلية للدول الجديدة كل على حدا؟ ونحن نضع في الإعتبار، التعدد العرقي والقبلي، داخل كل أقاليم السودان على حد سواء، والتي تسبب الإقتتال بينها. على سبيل المثال، الحرب الحديثة بين أبناء قبيلة المسيرية في كردفان، والإقتتال بين العرب و«الزرقة» في دارفور منذ حوالي ثلاثة عقود، والصراع التاريخي القبلي بين قبيلتي الشايقية والجعليين. بمعنى كيف ستكون الأوضاع الاجتماعية، داخل دول كردفان ودارفور والشمالية، إذا حصل إنشطار للدولة السودانية لعدة دول؟ لكن الأهم! لماذا تتفكك الدولة السودانية أصلاً؟ أليس السودان بلد جميل بشعوبه وغنيٌ بخيراته الطبيعية!. يأتي سؤالنا الأخير في هذه الجزئية من الكتاب. ألا تعقل النخب النيلية الشمالية الحاكمة، أنها لو بسطت الحريات للبشر جميعاً دون تمييز، وخططت بالوسائل العلمية، لتنمية مستدامة تستثمر فيها الموارد – البشرية منها والطبيعية – المتاحة! ألا تظن أن ذلك سيؤدي إلى الاستقرار السياسي في البلاد، وأنها – النخبة – ستظل في الريادة لحكم البلاد؟

نظريات بناء الدول:

هناك اجماع عام عند علماء السياسة، بأن الدولة تكون مكتملة التكوين، عندما تتوفر فيها العناصر الأربع المذكورة آنفاً – الشعب والإقليم والدستور والسلطة الحاكمة. ففي

السودان لا وجود لعنصر الدستور المُتفق عليه، من كافة شعوب الدولة، فأدى ذاك الغياب، إلى تأجيج الصراعات، بين عناصر الدولة المختلفة. وتعود المشكلة في عدم إكتمال تأسيس الدولة السودانية، إلى عدم التوافق، في صياغة شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني (الدستور)، الذي يتمسك به التجمع البشري ويدافع عنه للحفاظ عليه، ومن ثمّ الاستقرار السياسي للدولة، واستدامة الأمن والشروع في التنمية، التي تقود بدورها إلى رفاهية شعوب الدولة. يجدر بنا هنا أن نذكر، أن بناء الدول في عمومها، بالمفهوم الحديث تقوم على أساس إحدى النظريات التالية:

(أ) نظرية العقد الاجتماعي، وفيها يرى، جان جاك روسو في كتابه (العقد الاجتماعي)، سنة ١٧٦٢م، أن الإنسان وجد نفسه في الأصل، في حالة طبيعية ومتحرراً من كل ارتباط اجتماعي[١]. بمعنى أن كل إنسان لديه الحق، في أن يفعل ما يشاء، من أجل أن يحافظ على ممتلكاته، والاستفادة منها لنفسه فقط، في هذا الاتجاه، يشير فلاسفة العصور الوسطى في أوروبا، مثل هوبز ولوك وروسو، أن العلاقات بين البشر، هي من نوعين فقط. هما علاقات العداء، التي تحصل وتشكل حالة الطبيعة للإنسان، وعلاقات العقد، التي تُأمن وتشكل حالة المجتمع السالم. لذلك يرى لوك، أنه في حالة الطبيعة، لا يمكن افتراض أي خضوع أو سلطة على البشر، بين فرد وآخر كأن يخضعه ويدمره، ولا يمكن افتراض الخضوع والمرؤوسية بيننا. إننا لم نخلق ليستعمل الواحد منا الآخر، كما لو أنه من طبقة أدنى من المخلوقات. وكل فرد ملزم بالمحافظة على ذاته، والمحافظة على الذات لا تكون بالمنافسة. فبقدر ما يستطيع الفرد، ينبغي أن يحافظ على باقي البشر، ولا يتخلى عن الحياة أو يتلفها، ويتجه لمحافظة على الحياة والحرية والصحة وخيرات الآخر. وهذا ما يأمرنا به قانون الطبيعة كأمر إلهي يعرفه الإنسان بالعقل، وفي الإلتزام به يكون تنظيم وجودنا وحياتنا ومسارات سلوكنا، تنظيماً عقلانياً، وبه تكون حياة البشر في حالة الطبيعة حياة العقل والسلام، لا حياة الحرب[٢]. لذلك واجه الإنسان، حقيقة أنه

(1)Rousseau, Jean-Jacques, (1968). The Social Contract. Translated and edited by Maurice Cranston. Penguin Group. London, England

(٢) ستيفن م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني: الحداثة والمعاصرة طريق المجتمع المدني، الجزء الثاني، ترجمة: د. ريال حسن خليفة،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨م)، ص ٦٩ - ٧٠.

لا يستطيع أن يعيش منفرداً، دون أن يستأنس إلى جنسه، فيقال أن الإنسان اجتماعي بطبعه، أي أنه يعيش دائماً وسط مجتمع بشري، وليس وسط أية مخلوقات أخرى، لهذا يرى روسو أن الضرورة تتطلب تنظيم هذه الحياة الجماعية، ويلخص ذلك في: «تأتي الحياة الاجتماعية لا من ضرورة لصيقة بطبيعة الإنسان وإنما من عقد إرادي أُبرِمَ بين أفراد الجماعة» [1]. لذلك يتم إبرام مثل هذا العقد، عندما يكون الأفراد في ذاك المجتمع قد استشعروا الفائدة، التي يمكن أن تعود عليهم عن التنازل عن استقلالهم، بمقتضى اتفاق عام، يسميه روسو العقد الاجتماعي. وبمجرد إبرام هذا العقد يصبح هو أساس الدولة، وأساس سلطة الدولة أي السيادة، وأخيراً أساس الحريات الفردية.

(ب) نظرية العقد السياسي، وفيها يتم اتفاق بين أشخاص، أو بين هيئات سياسية موجودة، قبل وجود الدولة الحديثة – الدولة ذات العناصر الأربعة المذكورة آنفاً. من ذلك تتشكل تنظيمات اجتماعية سابقة على نشأة الدولة، هذه التنظيمات تتفق علي وضع دستور دائم، ومن ثمّ إقامة سلطة سياسية مركزية، وعلى إنشاء الدولة على دستور حديث. الأمر الذي فشل فيه منظمات المجتمع المدني (مؤتمر الخريجين)، ومعها التنظيمات السياسية والاجتماعية في السودان بعد الاستقلال. تبنى الساسة السودانيون في مسعاهم لوضع الدستور الدائم، نظرية العقد السياسي، لذلك قامت البرلمانات في السودان، على أساس أنها برلمانات تأسيسية، وليست برلمانات حكم. لكن فشل السودانيون في تحقيق تأسيس الدولة، في كل دورات الجمعيات التأسيسية، وأخفقوا حتى في وضع الأسس الرئيسية للدستور، التي يمكن أن تتطور مستقبلاً عندما يوجد الزمن الكافي لذلك. فالإخفاق هذا ليس فقط لقصر عمر الجمعيات التأسيسية – كثرة الإنقلابات العسكرية – بل يعود ذلك بدرجة أعظم، إلى تأصيل أزمة الرؤية السياسية الوطنية، التي اتصفت بها التنظيمات السياسية والاجتماعية، التي كانت عليها دور القيام بوضع الدستور. ويعود أزمة الرؤية السياسية وما صاحبها من فشل في إدارة الدولة، إلى طبيعة تكوين الأحزاب السياسية نفسها – دينية طائفية وعقائدية متطرفة – طرد الحزب الشيوعي السوداني من

(١) ستيفن م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني: الحداثة والمعاصرة طريق المجتمع المدني، الجزء الثاني، ترجمة: د. فريال حسن خليفة،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨م) ص ٧٨ – ٨٥.

البرلمان، الأمر الذي يوحي بأن الأحزاب السياسية السودانية، لا تؤمن بالديمقراطية الليبرالية، إلا إسماً. لذلك يمكن القول بأن نظرية العقد السياسي، قد أثبتت عدم جدواها في التجربة السودانية للمرة الثالثة - الديمقراطيات الثلاث.

(ج) نظرية المؤسسة، تنطلق هذه النظرية، من نقطة أن الدولة ها كل خصائص الهيئة الاجتماعية المنظمة، فالدولة هي مجموعة أفراد، تقودها حكومة مركزية لتحقيق مشروع معين، وهو إقامة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الذي يستفيد منه كل أفراد الجماعة، وفي هذه الحالة يلعب عامل الظرف التاريخي، الدور الفعال لتطوير هذه النظرية - المملكة العربية السعودية مثالاً - ومن ثمّ تصبح الدولة هي صاحبة السيادة، بدلاً عن الحكومة كما كان سائداً في البداية. مرة أخرى لن تصلح هذه النظرية في السودان، لأن السود ن عبارة عن تجمع عدة دول، أي ثقافات مختلفة، ولا يمكن لنمو ثقافة واحدة أن تطغى على بقية الثقافات المتعددة.

في نظرة فاحصة للنظريات الثلاث، لا مجال للسودانيين، غير أن يستبعدوا أيضاً نظرية المؤسسة الاجتماعية، تأسيساً لطبيعة النظرية نفسها، إذ أن في السودان عدة مؤسسات اجتماعية، مختلفة تماماً تاريخياً. لذلك لن تبقى للسودانيين الذين يؤمنون بوحدة البلاد، إلا تطبيق نظرية العقد الاجتماعي. الوضع السياسي في السودان، يوحي بأن الشعوب السودانية تعيش في حالة العداء، لبعضهم البعض، والنتيجة هي حالة الإحتراب التي شملت كل أرجاء السودان. لذلك الضرورة تتطلب أن تدخل جميع هذه الشعوب في علاقات العقد. فالعقد الاجتماعي، يعمل على هزيمة حالة الحرب، عن طريق التعاقد بين الأفراد - وفي زماننا هذا يكون التعاقد بين الشعوب المختلفة، لإنشاء دولة ذات سيادة قومية قوية.

قيم الحقوق والحريات:

يلاحظ أن نجاح الثورة الفرنسية - مثلاً - كانت عظيمة جداً، لأنها قامت من أجل حرية الإنسان الفرنسي. نحن في السودان لم نصل بعد إلى فهم وترسيخ المعاني النبيلة للثورة، والتي تعني تحقيق الخير الفاضل الذي يعود بفوائد عظيمة للجميع. فالثورة تعني التغيير إلى الأفضل الذي يعم الكل المعارضة السودانية تدعو إلى التغيير، بمعنى الرجوع إلى الديمقراطية، وهي تضمر في دواخلها استعادة أو الرجوع إلى السلطة، وهذا

هو سبب خلافاتها منذ قيامها، والتي أخذت شكل التشتت المستمر.

إلى أن توجد معارضة سودانية حقيقة، التي تعلم الناس حقوقهم وخيراتهم المسلوبة، مثل هذه التربية، هي التي تؤدي إلى التشبع بروح ثورة التغيير، التي من شأنها أن تعم فائدتها الفاضلة كل الناس، حينها سوف تقوم ثورة شعبية عارمة، تقضي على السلطة القائمة والمعارضة الفاسدة على حد سواء، ومن ثمّ بناء مجتمع مدني معاصر.

فالحروبات أياً كانت أنواعها - قبلية أو أهلية أو دولية - تقضي تماماً على حق البقاء - حق الوجود - الإنساني، هذه الحريات تجعل مجموعات غفيرة من البشر - الذين لا صلة لهم بالحروبات - أن تهرب منها إلى أماكن أخرى طلباً للمأوى، سواءً كانت هذه الأماكن، داخل أو خارج دولهم، وذلك من أجل أن تسلم أرواحهم وأجسادهم من شرور الحروب. إذاً حق البقاء – الحياة - هو أساس الحقوق البشرية، تأتي قبل الحقوق المدنية، مثل حق التملك أو التنقل، بل وحق المعيشة الدنوية ... إلخ. فحرب الجنوب بدأت بمطالبة الحقوق المدنية، تمثلت في مطالبة الجنوبيين، المشاركة في السلطة السياسية، عن طريق نظام فيدرالي للحكم، هذا المطلب قاد السلطة المركزية، كما رأينا، أن تخلق منها الحروب الأهلية، والتي بدورها هددت حياة قطاع عريض من المواطنين من الوجود، فما كان من هذه الفئة التي تواجه تهديد الفناء الكلي، إلا أن تطالب بحق البقاء، وعندما فشلت في تحقيقه، نجحت في تأسيس دولتها المستقلة. مثال آخر، في دارفور بدأ الصراع السياسي، بمطالب للحقوق المدنية على مستوى المجتمع الدارفوري، تمثلت في المطالبة بتنمية اجتماعية واقتصادية في عموم دارفور. إلا أن النظم المركزية، عملت على صناعة الحروب القبلية والأهلية، وذلك في سعيها لإكمام الأفواه التي تطالب بالحقوق المدنية. من الطبيعي أن تقود هذه السياسات، إلى حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية، البشير يعلن في الفاشر، العاصمة التاريخية لإقليم دارفور، في ١٣ إبريل ٢٠٠٣م، بسحق التمرد وأنه لا يريد جريحاً ولا قتيلاً بل الأرض فقط [١]. وهو يعني بهذا القول سحق إنسان دارفور دون تمييز. هذه الأقوال والأفعال، قادت أهل دارفور بأن يطالبوا بحق البقاء على قيد الحياة، ولا ندري إلى أين يقود هذا المطلب؟.

(١) عبد الجبار محمود دوسه، دارفور: وأزمة الدولة في السودان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٣م).

مرة أخرى تأتي المهمة الأساسية للعقد الاجتماعي، في وضع حد نهائي لإنتهاك حق البقاء البشري، وذلك بوقف الحروبات القبلية والأهلية، داخل الوطن الواحد.

في عصرنا هذا، ليس بالضرورة، أن يطبق مفهوم العقد الاجتماعي، باتباع نفس الخطوات التي تمت في أوروبا، في القرون الماضية - لكن أخذ العبر لمن يعتبر ضرورة. الذي نسعى إليها هنا، هي أن تتكون قناعة راسخة، لدى عقول أهل السودان جميعاً، بأن عدم الإستقرار السياسي هذا، وما نتجت عنها من حروبات وتفكك للبلاد، وتمزق للنسيج الاجتماعي - الذي كان هشاً في الأصل - أنه لا فكاك لعلاج هذا الأمر، إلا عن طريق الإجابة للسؤال المحوري، وهو، هل هناك أرضية مشتركة بين الشعوب السودانية، تجعلهم يقيمون دولة قومية مستقرة؟ أو في قالب آخر، كيف للسودانيين أن يعيشوا في هذه الرقعة الجغرافية، التي وجدوا فيها، في أمن وسلام دائمين؟ وبصورة أخرى، ما هي الشروط التي تجعلهم يعيشون مع بعض في دولة واحدة؟ الإجابة الجامعة لتلك الأسئلة، هي التي تشكل بكل تواضع، وظيفة العقد الاجتماعي، وأساس الدستور الوطني المستدام. لكن علينا أن نعترف أولاً، أن الإجابة لن تكن سهلة، بل التطبيق هو الأصعب، لكن في سبيل الحرية والأمن والسلام، الذي يحتاج إليه كل فرد في المجتمع، يجب أن يهون كل شيء. لذلك يتطلب الأمر أولاً، الإعتراف ببعضنا البعض كبشر، ومن ثمّ إبعاد كل المسائل، التي تفرق بين الناس، من أية عملية دستورية، سواءً كانت تلك المسائل قائمة على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو اللون أو الإقليم أو القبيلة أو الخلفية الثقافية. من هذا المنطلق، فإن طبيعة حاجة الإنسان للآخر، هي التي ستجبر السودانيين لإعتراف بعضهم البعض، كبشر. أي أن إعتراف الكل للكل يأتي من طبيعة الإنسان الاجتماعية، حيث أن الإنسان، لا يستطيع العيش منعزلاً عن غيره من أفراد البشر الآخرين، خاصة فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن أي فرد من أفراد المجتمع، يحتاج للمعاملات الاقتصادية مع الآخرين. هذه المعاملات لا بد لها من قوانين تنظمها، للحفاظ على حقوق الملكية، فالعملية برمتها، هي ما تعرف بالاتفاق الجمعي أو العقد الجمعي.

مما سبق، هناك حاجة ماسة الآن، لفتح حوار موضوعي وجاد، لكل القضايا الدستورية الخلافية، إذ لا بد من الوصول إلى وفاق وطني حولها، والذي من شأنه، أن

يسهل عملية التعاقد الاجتماعي عندما يحين وقتها. فالقضايا الدستورية على سبيل المثال لا الحصر تتلخص في: إقحام الدين في السياسة، التوزيع العادل لثروات البلاد، الهوية القومية السودانية، الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، الديمقراطية التوافقية، نظام الحكم مركزي أم لامركزي، تحديد عرق بعينه لإدارة شئون الدولة (السياسة الإقصائية)، تفضيل ثقافة محددة لتهيمن على بقية الثقافات، إقرار جنس واحد لإدارة الدولة – كأن تقول أن المرأة لا تصلح لقيادة الدولة، وهكذا. مثل هذه القضايا وعدم التوصل إلى التوفيق في معالجتها، هى التى تسبب الصراعات والإقتتال، بين الناس أفراداً وجماعات، ومن ثمّ خلق بيئة غير آمنة للجميع، بيئة تقود إلى فقد مصالح الأفراد، بيئة تؤدي إلى الإنهيار الكلى للمجتمع. لهذا، فالحل يكمن في الوصول إلى صيغ توفيقية، من أهل الشأن لتؤدي إلى عمل الإرادة العامة. وهذا ما يعنيه روسو في كيف يوجد شكل من الاتحاد، يدافع ويحمي بكل القوة، الشخص الفرد، وخيرات كل متحد، عن طريق الوسائل التي بها يتحد كل فرد مع الكل، ومع ذلك لا يطيع إلا نفسه فقط، ويبقى حراً كما كان؟ أي العقد الاجتماعي الذي يشترط أن كل فرد، يجب أن ينقل كل حقوق المرء إلى المجتمع. إذاً عملية العقد الاجتماعي، هي اللبنة الأساسية لوضع دستور دائم للبلاد، أو قل هي الدستور بعينه، لأنه نما في قناعتنا، أن وضع السودان الحالي، حتماً سيقود إلى مستقبل مظلم للغلية، لا أحد يستطيع أن يتنبأ بنتائجه. إذاً صنع الدستور الدائم، الذي ينبع من عملية التعاقد الاجتماعي، هو الذي يحقق بناء وطن، يدين له جميع أبنائه بالمحبة والولاء والإنتماء، إذ أنه من شأن ذلك، أن يضع السودان في أعتاب طريق التنمية والرفاهية لشعوبه.

فالعقد الاجتماعى، هو سلسلة من الإجراءات السياسية والفلسفية، التى تشمل حياة مجتمع ما ومستقبله. ففى ذلك تتأصل التربية الوطنية – حب الوطن – وقيم الحرية، والفهم الحقيقى لماهية الدولة، والإعتراف والإحترام لمكونات المجتمع المختلفة. كل هذه المسائل تقود إلى القناعة، بأن الشعب هو صاحب/ مالك السيادة فى وطنه، وبالتالى تتوج تلك الإجراءات بوضع دستور، يباركه كل شعوب السودان، لذلك يكون مثل هذا الدستور، دستوراً مستداماً، يقود إلى السلام المستدام والتنمية المستدامة، وهكذا الإستقرار السياسي المستدام.

مفهومي العقد السياسي (حق تقرير المصير) والعقد الاجتماعي، وأيهما يعود بفائدة أفضل وأشمل للجميع؟ :

قادت طبيعة نشأة الدولة السودانية - دخول حظيرة السودان بحد السيف - المواطنون الجنوبيون، بأن يطالبوا مبكراً، وبصفة رسمية، بنظام حكم فيدرالي في إطار السودان الواحد، وكان ذلك في مؤتمر جوبا الأول، الذي انعقد في ١٢ يونيو ١٩٤٧م. فالمطالبة بإقرار نظام حكم فيدرالي في عموم البلاد، تعد فعلياً بأنها شكل من أشكال بناء الدولة عن طريق عقد سياسي. الشاهد في الأمر أن أساس هدف الجنوبيين، كان السعي لتماسك وحدة البلاد من التفكك، سيما وأن ذاكرتهم ما زالت نشطة من موقف الأنجليز، تجاه مستقبلهم الإداري، أيكون في السودان، أو إحدى دول شرق إفريقيا؟ إذ لم يتطدح وقتذاك للبريطانيين ما يوحي بأن الجنوب يمكن أن يكون دولة بذاتها. لذلك حسموا أمرهم بأن يكونوا جزءً من السودان، شريطة أن يقام حكماً فيدرالياً في عموم السودان. ويدل على صدق نواياهم، أن مطلب الفيدرالية استغرق ٦٤ عاماً، قبل أن ينفد صبر الجنوبيين ويقرروا الانفصال.

الشاهد في الأمر، أن حق تقرير المصير، الذي نتج كآلية لتحقيق العقد السياسي، يعمل على تصحيح أوضاع سياسية وإدارية جارية، غير متفق عليها من جميع الشعوب في دولة قائمة - السودان نموذجاً. ينتج عن ممارسة مفهوم حق تقرير المصير، والذي من شأنه تصحيح الوضع السياسي القائم، عدة احتمالات، من ضمنها :

(أ) الاستقلال التام، أي إنشطار القطر الواحد، إلى عدة دول فيصبح لكل قطر سيادة مستقلة تماماً عن الآخر، كما حصل في السودان في شهر يوليو العام ٢٠١١م.

(ب) أن تكون النتيجة، اتفاق في شكل نظام الحكم، مثل اتحاد فيدرالي/ كنفدرالي.

(ج) حماية دولية لإقليم ما، في إطار الدولة الموحدة. مثال لذلك، وإستناداً على القانون الدولي الخاص بحماية الأقليات، أن يطلب شعب منطقة جبل ميدوب، الواقعة في أقصى شمال غرب إقليم دارفور، حماية من الأسرة الدولية، بمقتضاها تتاح لهذا الشعب المجال، في الحفاظ على الإرث الثقافي الموروث، وتسمح له بتحقيق تنمية محلية، على النحو الذي يراه مناسباً لمنطقته. كما يحق لهذا الشعب، أن يشارك في إدارة

شئون الدولة، على المستوى القومي.

(د) أن تقام وحدة كاملة بين المركز والأقاليم الحاملة للسلاح – مثال شعوب دارفور أو كردفان أو جنوب النيل الأزرق أو الشرق أو أقصى الشمال. ففي هذه الحالة، يعاد كتابة الدستور، بحيث يكون مقبولاً لكل الفعاليات السياسية والاجتماعية المتصارعة. لذلك يمكن أن نسمي هذه الطريقة، بأنه تطبيق لنظرية العقد السياسي، التي سبق توضيحه. على أية حال، الهدف الرئيسي في ممارسة حق تقرير المصير، هو أن يعم السلام لهذه المجتمعات، سواءً أبقوا في دولة واحدة، أو تفتتوا إلى عدة دول. لكن يبقى القاسم المشترك بين مفهومي، العقد الاجتماعي وتقرير المصير، أن أفعالهما هي من صنع شراكة كل الناس في البلد/ الإقليم المعني. والهدف السامي منهما، هو تنظيم حياة الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي يرضونه بمطلق حريتهم، دون أن تفرض عليهم جهة ما، أشياء خارجة عن إرادتهم.

من جانب آخر، فإن مفهوم العقد الاجتماعي كما سبق، يعني في معناه العام، إبرام اتفاق بين الناس الذين جمعتهم رقعة جغرافية محددة، بموجبه يتحدون ويكونون هيئة معنوية لإدارة الإرادة العامة، أي الدولة، يصبحون رعاياها ومواطنون فيها، ويتساوون فيها في الحقوق والواجبات. فالعقد الاجتماعي يخص كل شعوب وأقاليم الوطن الواحد، وليس قاصراً على فئة محددة في المجتمع، أو إقليم بعينه ذات هوية متميزة، كما هو الحال، في عملية ممارسة حق تقرير المصير التي طبقها شعوب جنوب السودان لوحدها، دون سائر شعوب السودان الأخرى. أو الشعوب الإريترية بمعزل عن الشعوب الإثيوبية. لهذا فإن حاجة المجتمع إلى السلطة الحاكمة أو الدولة، هي الحاجة للمحافظة على الحياة والحرية والملكية، وهي حقوق مهددة بالتعدي، والعقد في طبيعته هو تنظيم للحرية والملكية بالقانون.

فالشعوب التي تعاني من النزاعات المتواصلة، تصل إلى قناعة، أن وحدتها مسألة حتمية لحماية مصالحها الاقتصادية، والأمنية على وجه الخصوص. وإذا توقفنا عند تجربة السودان الحالية، يبدو جلياً أن حكومة الجبهة الإسلامية الحالية، قد سارعت وأوصلت جميع فئات الشعوب السودانية، في طول البلاد وعرضها، إلى أن سبل عيشها على المستوى الشخصي، في طريقها للزوال، وأن سلامة أمنها على المستوى الفردي،

أصبحت غير متوفرة في الريف والحضر على حد سواء، وأن بعض السلالات البشرية في السودان مهددة بالإنقراض. فحاجة الناس، كل الناس إلى الأمن و لحرية والحفاظ على أملاكهم، هي التي تفرض عليهم السعي الجاد للعقد الاجتماعي. فحالة السودان هذه، شبيهة للحالات التي حصلت في أوروبا، في عصر فلاسفة التنوير، والتي قادت إلى إقامة دول التعاقد، ومن ثَمّ الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. لهذا فإن الظرف الحالي في السودان، أنسب من أي وقت مضى لإقامة دولة التعاقد الاجتماعي، فلا خيار للسودانيين غير هذا، إذ أن مثل هذه العملية، من شأنها أيضاً أن تستصحب معها، بوادر رتق النسيج الاجتماعي السوداني، الذي بات يتفكك يوماً بعد يوم.

من هذا المنطلق، واضح جداً أن العقد الاجتماعي، أوسع منظوراً من تقرير المصير. إذ أنه يمثل أهم النظريات، التي ظهرت حتى الآن بشأن تأسيس الدول، لهذا فإن الدول التي نشأت عن طريق، ممارسة حق تقرير المصير، وانفصلت عن الدولة الأم، مثل دولة جنوب السودان، هي أيضاً في حاجة ماسة لعملية العقد الاجتماعي، لتتمكن كل فئات مجتمع الدولة الحديثة من ممارسة حقها السيادي في تفصيل مفاصل دولتها الحديثة.

هناك بعض المسائل، التي قد تعيق سلاسة سير عملية التعاقد الاجتماعي، لما قد تحتوي مصطلحات هذه المسائل لتفسيرات غير متفق عليها، فبالرغم من أن الحلول الجذرية لهذه المسائل، تكتمل في عملية العقد الاجتماعي، إلا أن فتح باب النقاش حولها الآن، للوصول إلى تفسيرات ومعاني متفق عليها بطرق موضوعية، تعد أمراً ضرورياً، من أجل إتمام عملية التعاقد الاجتماعي، بسهولة ويسر عندما يجلس الشركاء لذلك. فعلى سبيل المثال، نذكر من ضمن هذه المسائل، مفهوم العلمانية، والهوية القومية، والنسيج الاجتماعي السوداني. فقد رأينا كيف أن الثورات، المطالبة بالحريات وبالحقوق الأساسية للإنسان، قد أدت إلى قتل عدد من الملوك، الذين كانوا يتمتعون بحق الملوك الإلهي، ويؤسسون لحاكمية الدين. وبما أن مصطلح العلمانية أو الهوية القومية، أو غيرها من المصطلحات، التي هي من ضمن القضايا الدستورية الخلافية، في وسط المجتمع السوداني. لذلك يفضل مراجعة الفصول الخاصة بنشأة الدولة السودانية والسودان إلى أين؟ و لعلمانية والمصالحة المجتمعية.

ممثلي التعاقد الاجتماعي: الأمل لمستقبل مشرق:

الحديث عن شعوب وإثنيات السودان المختلفة، والحديث عن وجود فئات اجتماعية أقلية محددة، تمارس عملية إقصائية ضد الآخرين الكُثر، والحديث عن الدول والممالك المختلفة، قبل أن تتم توحيدها بحد السيف، في دولة واحدة. هذا التباين المتناقض الواضح في التركيبة الإثنية لشعوب السودان، ومعها التعددية الثقافية، ثم الاختلاف البيّن في جغرافية البلاد، ومعها التباين في سبل كسب العيش، أي النمط الاقتصادي للشعوب المختلفة، أضف إلى ذلك، التعدد الديني واللغوي لأهل السودان. كل هذه التناقضات التى تقود إلى عدم انسجام الشعوب السودانية في بعضها، تجعلنا نسعى إلى البحث عن السبل المثلى، التى على ضوئها يمكن أن نصل، إلى صيغ توفيقية، للقضايا الدستورية الخلافية. فالتغيير المنشود، يجب أن يؤدي إلى تماسك وحدة البلاد، أضف إلى ذلك يجب أن يؤدي مستقبلاً إلى إعادة وحدة السودان - وكلنا أمل في ذلك - فالتغيير، هذا الهدف النبيل الذي يعنى المستقبل المشرق، لن يتم إلا باتفاق كل شعوب السودان، حول الشروط التى تجعلهم يعيشون مع بعض في دولة واحدة، كمجتمعات إثنية متعددة من دون تدخل خارجي. وهذا الاتفاق هو المعني به بالتعاقد الاجتماعي، وكما ذكر د. منصور خالد في كتابه «تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسى ومشكلات الحرب والسلام في السودان» عن التغيير السياسى في السودان ... أي تغيير؟ ولماذا التغيير؟ إذ قال «أن الوحدة لا تتحقق إلا عن تراضى ... وعبر التاريخ لم يعرف العالم أمة ولدت موحدة، فالدول جمعاء تكونت من أخلاط من الأقوام لقوا أنفسهم في رقعة من الأرض ... الوحدة هى وحدة تفاعل حضاري في فضاء جغرافي فرض علينا، وفضاء سياسى نخلقه بتوافق فيما بيننا، وفضاء ثقافي يسمح للثقافات المتنوعة والمتعددة أن تتلاقح ويثري بعضها بعضاً»[1]. إذا فالحاجة للوحدة، ليست مسألة رومانسية يحركها الوجدان، بل هى مسألة عقلانية يحركها العقل. وهذا يقودنا إلى سؤال محوري، ألا وهو كيف يتم اختيار ممثلى هذه الشعوب في عملية التعاقد الاجتماعى؟ وما هو المعيار الأفضل لهذا الإختيار، الذي سيعود بفائدة شاملة ومقبولة للجميع؟.

(١) د. منصور خالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان، (الخرطوم: مدارك، ٢٠١٠م) ص ٣٨٩ - ٣٩٦.

بالطبع لا يوجد معيار محدد، يستند على تجربة دولة بعينها، في عملية اختيار الممثلين للعقد الاجتماعي، وذلك لعدم وجود نظامين سياسيين متطابقين في العالم. لذلك نرى أنه من الأفضل والأجدى، أن تقوم عملية الاختيار على أساس المصالح الاقتصادية الذاتية للبشر. ونقصد بذلك تحديداً، وسائل كسب العيش، وهي مصالح مشتركة بين المنتج والعامل والتاجر والمسهل الذي يعمل في مجال تبادل وتحريك الإنتاج، والمستهلك والباحث العلمي الذي يعمل في مجال زيادة وجودة الإنتاج والصانع، هؤلاء جميعاً مشتركون في سوق العمل، هدفهم الأوحد تأمين وزيادة دخولهم للاستمتاع بها على المستوى الفردي. لذلك لن يختلفوا في الشروط التي تجعلهم يعيشون مع بعض من أجل تبادل منافعهم، وذلك لحاجة أي واحد منهم للآخر، فالذي يخرج من الاتفاق، كأنه سائق نفسه للهلاك، وهذا ضد الفطرة الإنسانية. ففي هذه الحالة نرى أن تؤسس أولى معايير الإختيار، على ممثلي المزارعين والرعاة والعمال وأصحاب العمل والهيئات النقابية والنسائية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني والإدارة الأهلية. هذه الفئات لا تعمل من أجل الوصول إلى الحكم، بل تنصب جل همومها نحو حق البقاء والحرية والحفاظ على الملكية والتعايش السلمي. المعيار الثاني، أن تنبني عملية الاختيار حول الإدارة الأهلية، وذلك لأن الإدارة الأهلية، موجودة في كل الريف السوداني، بل وفي كثير من مراكز الحضر. فالإدارة الأهلية من شأنها أن تفسح المجال لكل قبائل السودان في المشاركة. وحتى تكون هناك مشاركة شاملة وفاعلة لكل فئات المجتمع، وللتمكن من إثراء الحوار، بصورة يشمل فيها تطلعات الحضر، يجب أن يضاف لهذا المعيار، الهيئات النقابية والنسائية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني. المعيار الثالث وهو أكثر شمولاً وفي نفس الوقت أكثر تعقيداً، هو أن يضاف للمعيارين الأول والثاني، ممثلين للقوات النظامية والقيادات الدينية والحركات المسلحة والأحزاب السياسية. وبما أن القوات النظامية هي قومية التكوين ذات رئاسة مركزية، كما أنها غير معنية بهذا الصراع السياسي، لذا يصعب الإنصاف في اختيار ممثلين للقوات النظامية - تجربة يوغندا - في عملية العقد الاجتماعي. أما الحركات الثورية المسلحة، وبالرغم من شرعية قيامها، وأهدافها الوطنية الداعية إلى إعادة تشكيل الدولة، فهي غير موجودة في كل أقاليم السودان - لأن مبدأ الإختيار هو مشاركة كل الأقاليم على قدم المساواة. لذا فالحركات الثورية المسلحة مطالبة، أولاً بأن تتخلى عن أية أيديولوجية

سياسية متطرفة - التى تضعها في نفس خانة الأحزاب السياسية - وتأتي إلى عملية التعاقد الاجتماعى، في ثوب تأسيس الدولة الوطنية، وليس في ثياب وسائل الحكم. لكن يجب أن نعترف، أن المكان الطبيعى للحركات الثورية المسلحة، هو في نظرية العقد السياسى، إذ تمثل الحركات الركن الأساسى في تلك النظرية. أخيراً الأحزاب السياسية، لنا قناعة راسخة، بأنه يجب أن تُبعد الأحزاب السياسية تماماً، من التمثيل في عملية العقد الاجتماعى، لسبب رئيسى، ألا وهو أن الأحزاب السياسية، سوف تضع مصالحها في الوصول إلى السلطة، فوق المصلحة الوطنية للتأسيس، كما أن تكويناتها العقائدية المتطرفة والدينية الطائفية، سوف تجعلها تتصارع في بينها لإثبات رؤيتها السياسية، وبالتالي لن تصل لأي وفاق، فقد برهن سابقاً على ذلك فشل الأحزاب، في تطبيق نظرية العقد السياسي، في تجارب الفترات الديمقراطية الثلاث الماضية.

فالصراع السياسى، الذي تعمل عملية العقد الاجتماعى على حله، مرة واحدة وإلى الأبد، يكمن في كيفية صنع الدولة، وليس في كيفية إدارتها. الصراع هنا في كيفية وضع قواعد اللعبة السياسية، وليس اللعب بحد ذاته. هنا نستصحب قول د. عطا الحسن البطحانى، إذ قال «إذا كان لنا أن نتصور السودانيين، مثالاً، كحصيرة مركبة كثيرة النقوش والزخارف، نُسجت عبر عقود عدة، بل قرون، غير أن النزاعات والحروب مزقت هذه الحصيرة إرباً. وهى ترقد الآن عليها ثقوب كبيرة وبعض أجزائها بها خيوط بلغت مرحلة من الضعف والهشاشة، بحيث يمكن أن تنفتق في أي لحظة. لذلك فإن المهمة الوطنية الحالية ليست هى إعادة نسج الحصيرة من البداية، فقد فات الوقت لذلك، وأصبح في عداد المستحيل ولكن حتى لو كان ذلك ممكناً، فلن يكون كافياً. لأن التحدي سيكون هو إعادة نسج الحصيرة بطريقة تجعلها في الآن معاً جميلة ومتينة وتقاوم التقطيع أكثر مما كانت عليه فى الخمسين سنة الماضية. ولمواصلة هذه الإستعارة قدماً، يمكن أن نقترح أن الطريقة التى يمكن بها تحقيق كلا الهدفين - الجمال والمتانة أمام التقطيع - هى في جعل فتلاتها أكثر إنسجاماً وتناغماً، بمساهمة جميع السودانيين.»[1] وبالتالي يأتي دور الأحزاب السياسية في ممارسة الحكم، عندما تقام الدولة وعندما يتم

(١) أ.د. عطا الحسن البطحاني، المصالحة الوطنية: إبراء جراح السودان، ترجمة: شمس الدين الأمين ضو البيت، (المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، ٢٠١٣م) ص ٨٣.

وضع قواعد اللعبة، أي صناعة الدستور، فلا نكرر التجارب المريرة لدول الربيع العربي الماثلة أمامنا. فلا يعقل أن تقام الأحزاب قبل وجود الدولة التي ستحكمها، كما أنه من أساسيات أهداف التعاقد الاجتماعي، أن يضع شروط لوصف الأحزاب السياسية. وكما تقول العامية السودانية، ألى في أيدو قسم ما بكتب نفسو شقي. هكذا ستكون حال الأحزاب كما هو وارد في المثل العامي، إن هي شاركت كتنظيمات سياسية في عملية التعاقد الاجتماعي. أهم شرط في كل هذه المعايير، هو مراعاة تمثيل جميع أقاليم السودان في هذا التكوين. في هذا المقام، وتعزيزاً لما ذهبنا إليه، مهم جدا أن نذكر رأي القانوني د. أمين مكي مدني، الذي ورد في مقاله بعنوان {ما هكذ تصنع الدساتير} إذ ذكر فيما ذكر، «تاريخنا السياسي، منذ الاستقلال، لم يأخذ قضية الدستور مأخذ الجد، كوثيقة (عقد اجتماعي) ... أن صناعة الدستور مسألة قومية تفترض مشاركة قطاعات المواطنين كافة، انطلاقاً من مبادئ الديمقراطية، والتنمية، والتصالح الوطني، وسيادة الشعب، وحكم القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، مما يقتضي إعمال مبدأ شمول المشاركة، على قدم المساواة، ودون إقصاء لأي طرف ...»[1].

من هذا المنطلق، تكمن مهمة المشاركين في عملية العقد الاجتماعي، في الاتفاق حول وضع أسس، للدستور الدائم للبلاد وذلك في ثلاثة خطوات أساسية على النحو التالي:

(أ) وضع شروط لإقامة دولة السلم، وفيها يتم الاتفاق في الفصل في المسائل الدستورية الخلافية مرة واحدة وللأبد، مثل الإعتراف بالتنوع العرقي والديني والثقافي، الفصل بين الدين والعرق من السياسة. الهوية القومية، التوزيع العادل لثروات البلاد، الديمقراطية الليبرالية كوسيلة لإدارة الدولة، النظام اللامركزي للحكم، ضمان كفالة الحريات والحقوق الأساسية للإنسان ...إلخ.

(ب) الخطوة الثانية مباشرة هي، رسم خارطة الطريق للتعايش السلمي للدولة المنشأة لتوها، وفيها يتم التعاقد على المبادئ الأساسية للمسائل موضع الاتفاق، بينما يترك التفاصيل أو إختيار الأفضلية للجهات الفنية المختصة للفصل فيها، كأن يترك إختيار نوعية الاقتصاد المناسب للبلاد والتي فيها يتم التوزيع العادل لثروات البلاد

(١) د. أمين مكي مدني، ما هكذا تصنع الدساتير!، صحيفة سودانايل الإلكترونية، ٨ أكتوبر ٢٠١٢م.

للاقتصاديين الوطنيين، أو أن يترك وضع تفاصيل إنشاء الأحزاب السياسية بعد الاتفاق الذى يتم فى الخطوة (أ) أعلاه، وفيها تتم الاتفاق، على أن تكون الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ديمقراطية العقيدة، تؤمن بالتبادل السلمي السلس للسلطة السياسية.

(ج) وفي خاتمة المطاف، وبعد أن يتم عملية التعاقد، ياتي الدستور لإقرار ما تم الاتفاق عليه من قبل كل الأطراف المعنية والشركاء الأساسيين في دولة التعاقد. فالدستور يعمل على تفسير مفردات دولة التعاقد، والتي تشمل الدولة، النظام السياسي، الثروة، السلطة، مجتمع دولة التعاقد، الديمقراطية السياسية والإدارية، حق العمل، ضمان الحد الأدنى من العيش، حق التعليم، التأمين الاجتماعي ضد العجز والمرض .... إلخ.

obeikandl.com